التاريخ السياسي للعلاقات العراقية الايرانية ١٩٢١-١٩٢٩م

The political history of Iraqi-Iranian relations from ١٩٢١-١٩٢٩

الباحث- علي رضا عبد دليلي- استاذمساعد- داريوش رحمانيان- استاذمشارك حسن زندية
جامعة طهران- كلية الآداب والعلوم الانسانية

الملخص

مع سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم جزء من أراضي هذه الإمبراطورية بين الحلفاء وأدى ذلك الى إنشاء عدة دول، كان العراق من بينها. ولكن إيران، بالنظر لخلافاتها الحدودية مع العراق والتي يعود تاريخها الى أيام العثمانيين وقد خلضت معارك كثيرة مع هذه الإمبراطورية بسبب قضايا الحدود، بعد انتهاء الحرب وفي مؤتمر فرساي للسلام، وجدت إن الفرصة ملائمة للمطالبة بتوسيع رقعة حدودها على حساب العراق. لكن القوى العظمى، وخاصة إنجلترا، كانت قد رسمت مصيراً مختلفاً للعراق وبذلك في عام ١٩٢١م، أصبح العراق دولة مجاورة لإيران ومن الواضح أنه من ذلك التاريخ فصاعداً، تأثرت سياسة إيران تجاه العراق الجديد بالخلفية التاريخية السابقة مما دفع الحكومة الإيرانية إلى رفض الاعتراف بهذا البلد لعدة سنوات. هذا الموضوع دفع الحكومة العراقية إلى الضغط على إيران من أجل إجبارها على الاعتراف بالعراق وقد قامت بدعم من بريطانيا بعدة إجراءات مثل إبعاد رجال الدين الإيرانيين المعارضين للإنتداب البريطاني وتوقيع الاتفاقية الثنائية مع الانكليز، أيضاً أثارت قضية امتيازات الرعايا الإيرانيين في العراق، هذا بالإضافة الى الخلافات الحدودية. نظراً لهذه القضايا يضاف لها ماكانت تعانيه ايران من مشاكل داخلية وخارجية أخرى، أقدمت إيران على الاعتراف بالعراق رسمياً في عام ١٩٢٩م. لذلك، من المهم جدا معرفة أسباب وكيفية نشأة العلاقات الايرانية مع الدولة العراقية الحديثة بعد عدة سنوات من تأسيسها. يهدف هذا البحث وبإسلوب وصفي الى بيان التاريخ السياسي للعلاقات العراقية الإيرانية خلال السنوات المذكورة مستنداً بذلك على المصادر والوثائق العربية والفارسية.

الكلمات المفتاحية: العراق، إيران،قضايا الحدود، شط العرب.

The political history of Iraqi–Iranian relations from ١٩٢١–١٩٢٩

Ali Ridha Abed Dalil[١] – Darush Rahmaniyan[٢] – Hasan zandiyeh[٣]

Abstract

During the collapse of the Ottoman Empire following World War I, a part of its territory was split among the Allies, leading to the formation of many countries, including Iraq. Iran, which regarded Iraq up to the Euphrates as a part of its territory since ancient and had clashed with the Ottomans for centuries to achieve this goal, saw the chance during the Treaty of Versailles to raise this demand after the conclusion of the war. However, the great powers, particularly Britain, had envisaged a different destiny for Iraq, and as a consequence, Iraq became Iran's western neighbor. Therefore, it is clear that, from this point on, Iran's stance toward the newly created Iraq was impacted by a historical backdrop, which caused the Iranian government to refuse to recognize this country for years. This prompted the Iraqi government, fomented by the British Empire and seeking to consolidate its influence, to exert pressure on Iran through measures such as the deportation of Iranian scholars who criticized British trusteeship, capitulation, and the affairs of Iranian citizens in Iraq, as well as border disputes. Finally, this turmoil, combined with other national and international issues, compelled Iran to recognize Iraq. As a result, it is crucial to understand why and how the newly established Iraq was recognized by Iran after many years. The present study aims to raise questions concerning the process through which Iran recognized Iraq. It employs a descriptive approach, drawing on Persian and Arabic texts and

[١] Ali.alziyad@qu.edu.iq
[٢] Assistant Professor in the Department of History at the Faculty of Arts and Humanities, University of Tehran.
[٣] Associate Professor in the Department of History at the Faculty of Arts and Humanities, University of Tehran.

sources from the historical era in question, to study and explain the causes or factors impacting these relationships, as well as their shifts and evolutions.

Keywords: Iran, border disputes, capitulation, exiled scholars, recognizing Iraq.

مقدمة

مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ضاعت آمال الإيرانيين في تحقيق غاياتهم بالاستيلاء على أجزاء من أراضي هذا البلد ومن هذا التاريخ فصاعداً، كان يجب على إيران قبول التطورات الجديدة والتعامل مع العراق كدولة مجاورة. لكن إيران، التي قاتلت العثمانيين لعدة قرون من أجل السيطرة على العراق، لم تستطع الاستسلام بسهولة لهذه الحقيقة. لذلك، رفضت الاعتراف بالعراق لعدة سنوات وقد إنعكست آثار هذه القضية في المحافل الاجتماعية والسياسية لدى البلدين وأصبحت تحدياً كبيراً لهما ولبريطانيا الوصية على العراق. ومن هنا بدأ رد الفعل في المجلس الوطني الإيراني، إذ ثار أعضائه ضد الانتداب البريطاني في العراق وعلى صعيد آخر، قاد رجال الدين في العراق حركات شعبية ضد إنجلترا وحكومة الملك فيصل الاول ويمكن رؤية أبرز مواقفهم في ثورة ١٩٢٠م والحركة الوطنية ضد انتخابات المجلس التأسيسي في العراق. الأمر الذي أدى في النهاية إلى طرد رجال الدين من العراق ونفيهم إلى إيران، وكانت هذه القضية أولى خطوات الحكومة العراقية نحو الحد من نفوذ إيران في العراق.

من جانب آخر، تسبب إصدار قانون الجنسية بالضغط على الإيرانيين المقيمين في العراق، وفقاً للقانون المذكور أعلاه، إذا حصل الإيرانيون على الجنسية العراقية، فسيطلب منهم الخدمة في الجيش، وإذا رفضوا، فسيتعين عليهم دفع ضريبة الإقامة. وفي إجراء آخر، وقعت الحكومة العراقية اتفاقية قضائية مع إنجلترا، حرم الإيرانيون المقيمون في هذا البلد بموجبها من جميع الامتيازات القضائية التي كانوا يتمتعون بها في العهد العثماني. تسببت هذه القضايا بالعديد من التحديات بين العراق وايران، ولكن نتيجة لمفاوضات طويلة تمكنت إيران من إقناع العراق بإلغاء الاتفاقية المذكورة.

الحدود والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك قضية القبائل الحدودية والأكراد، تعتبر من بين الأزمات الأخرى بين البلدين. لكن القضية الأكثر تعقيداً تمحورت حول السيادة في شط العرب، التي جعلتها إيران الشرط الأساسي لإعترافها بالعراق. لكن في النهاية، ومقابل تعهدات بريطانيا في مساعدة ايران بالحصول على امتيازات في شط العرب، اعترفت الأخيرة بالعراق عام

عام ١٩٢٩م. لذلك فإن الموضوع الأساسي للبحث هو شرح كيفية تكوين العلاقات العراقية الإيرانية الإيرانية في عشرينيات القرن الماضي، وفرضية البحث تشير الى أن مجموعة عوامل مثل الضغط الضغط البريطاني والتطورات الداخلية والخارجية، وكذلك اتباع إيران سياسة إقامة علاقات ودية مع مع دول الجوار، دفعت بالنهاية هذا البلد الى الاعتراف الرسمي بالدولة العراقية الحديثة.

بحث مسعود كوهستاني نجاد في كتابه باللغة الفارسية بعنوان "التحديات والتفاعلات بين إيران والعراق في النصف الأول من القرن العشرين" في تاريخ العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك بحثت أذرميخت مشايخ فريدني في كتابها أيضاً باللغة الفارسية بعنوان قضايا الحدود العراقية الإيرانية وأثرها على العلاقات بين البلدين" تكوين العلاقات بين البلدين، مع التركيز على دور إنجلترا. لكن ابتكار البحث الحالي هو أنه، إلى جنب الوثائق والمصادر العربية، يتم الاستشهاد أيضاً بالوثائق والمصادر والصحف الفارسية، ما يجعل هذا البحث يلحظ موقف وآراء البلدين فيقضية العلاقات الثنائية.

١) إيران والعراق بعد الحرب العالمية الأولى

كان العراق يمثل جزءاً من أراضي الإمبراطورية العثمانية وإستمر على ذلك الحال حتى الحرب العالمية الأولى، كما إنه كان يمثل أ ساس الصراع بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية لعدة قرون. ومن أجل حل الخلافات، قام الروس والإنجليز بصفتهما قوى عظمى، بدور الوسيط بين الامبراطوريتين ما أدى الى توقيع العديد من المعاهدات فيما بينهم كان أبرزها اتفاقيتي ارضروم الاولى والثانية، ثم البروتوكولات التي وقعت بين عامي ١٩١١ و ١٩١٣م، لكن هذه الاختلافات لم تنته وإستمرت حتى عتبة الحرب العالمية الأولى(رحمانيان، ٢٠١١: ٣٣١-٣٣٣). مع بداية الحرب تحالفت الحكومة العثمانية مع دول المحور ضد الحلفاء، وبهزيمة المحور، إنهارت الدولة العثمانية وقسمت أراضيها بين الدول المنتصرة في الحرب ونتيجة لذلك تم إنشاء العديد من البلدان. وكان العراق أيضاً من بينها، والتي تأسس بعد انضمام ثلاث ولايات عثمانيه اليه هي الموصل وبغداد والبصرة وأصبح ضمن دول الجوار الغربي لإيران(Hartman, ١٩٦٣: ٤٩٥). بالطبع، منذ منضف الحرب كانت هزيمة العثمانيين متوقعة لدى سياسيو دول الحلفاء، ولذلك أعدوا أنفسهم لمواجهة مثل هذا الوضع. فقد هيأت سلسلة المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا وروسيا في عام ١٩١٦م، والتي تمت الإشارة إليها لاحقاً بإسم اتفاقية سايكس بيكو، الأرضية اللازمة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية(احمدي، ١٣٦٩: ٣٥-٣٣١).

بعد إنتهاء الحرب، تقرر أن تعقد الدول المنتصرة مؤتمر فرساي للسلام في باريس. هذا المؤتمر التي كان مهماً جداً للمجتمع الدولي، كان بالنسبة لإيران ايضاً فرصة أخرى للحصول على مكاسب على حساب العراق. ورغم أنه لم يكن من المفترض أن تشارك الدول المحايدة في مؤتمر السلام، إلا أن إيران، نظراً لانتهاك حيادها نتيجة احتلالها من قبل دول الحلفاء وتكبدها خسائر عديدة، لم تقبل التعامل معها مثل الدول المحايدة الأخرى(فروغي، ١٣٩٤: ٢١). لذلك، درست الحكومة الإيرانية موضوع مشاركتها في المؤتمر المذكور، وكان من أهم مواضيعها للمشاركة في هذه القمة هو مسئلة تعديل الخطوط الحدودية(بيات، ١٣٩٢: ٢١١).

قضية حدود إيران مع العراق، والتي كانت أساس الصراع منذ العهد العثماني، وإن ايران لفترات طويلة كانت تسعى الى توسيع دائرة حدودها على حساب العراق، مع انهيار الإمبراطورية العثمانية، رأت إيران الفرصة مؤاتية لتحقيق غاياتها في هذا المجال وذلك في مؤتمر فرساي للسلام. وقد نشرت صحيفة ايرانية عكست تصورات المسؤولين الايرانيين في ذلك الوقت، إنه نظراً للإدعاءات التاريخية وأصول السكان المحليين وميول الناس، تطالب الحكومة الإيرانية بضم اجزاء من العراق إلى أراضيها(روزنامه ايران، ١٢٩٨: ١-٢). لكن في غضون ذلك، عارضت إنجلترا، الوصية على العراق، بشدة مشاركة الوفد الإيراني في مؤتمر فرساي بدعوى إن ايران العاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية كيف لها أن تطالب بتوسيع حدودها، يضاف الى ذلك إتخاذها موقف الحياد في الحرب العالمية الأولى(Sabahi, ١٩٩٠: ٦-٧).

مع استمرار إصرار الوفد الإيراني وجهوده للمشاركة في المؤتمر المذكور، أرسل رئيس وزراء إيران آنذاك، وثوق الدولة، برقية الى رئيس الوفد الايراني وصف فيها الوضع المتأزم للبلاد والحاجة إلى المساعدة المالية البريطانية، أكد فيها على السعي لجذب الدعم المالي والمعنوي البريطاني لإيران، والابتعاد عن الإجراءات التي تتعارض مع إرادة بريطانيا. وذكر كذلك أنه بدون دعم إنجلترا، لما تمكنت الحكومة الإيرانية حتى من إرسال وفد إلى باريس(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ١٣٣٧-٧-٦٦-١٥٤). في مثل هذه الحالة، بقيت جهود الوفد الإيراني غير مثمرة، وأخيراً أصبح العراق دولة مجاورة لغرب إيران لتبدأ بذلك صفحة جديدة من تاريخ العلاقات بين البلدين ورث فيها العراق مشاكل الدولة العثمانية مع ايران(رحمانيان، ٢٠١١: ٣٣١).

من الواضح أن هذه الخلفية انعكست آثارها في عملية تكوين العلاقات السياسية بين إيران والعراق، ودفعت الحكومة الإيرانية وعلى الرغم من وجود الضغط البريطاني، إلى عدم الاعتراف بالعراق لعدة سنوات بعد تأسيسه بدعوى رفض الهيمنة البريطانية على هذا البلد. ويمكن أن نلاحظ بداية ردود فعل إيران في موقف نواب مجلسها الوطني، ففي المجلس المذكور، في عام ١٩٢٢م، تحدث النواب ضد الانتداب البريطاني على العراق، وفي رسالة إلى قوام السلطنة، رئيس وزراء إيران آنذاك، استفسر ممثل نيشابور، ميرزا محمدخان دشتي بزرگنيا، عن موقف الحكومة من الانتداب البريطاني على العراق، ورد قوام السلطانة بأن الحكم والاستقلال في العراق يجب أن يكون على أساس رغبات وآمال أبناء تلك البلد، مضيفاً أن الحكومة الإيرانية لم تعترف بالعراق حتى الآن(مشروح مذاكرات مجلس ملى، ٢٧ دى ١٣٠١ش).

وقال سيد حسن مدرس، النائب عن طهران، إن المجلس الوطني هو مركز المسلمين وأن عيون مسلمي العالم على إيران، منتقداً الضغط البريطاني على شعب العراق. كما أشار سليمان ميرزا اسكندري، ممثل طهران، إلى حقيقة أن للعراق جذور تاريخية في العلاقات مع ايران. وذكر أيضاً أن العتبات المقدسة في عراق ما بعد الإسلام كانت دائما محط اهتمام الشعب الإيراني، وأكد أن إيران حكومة وشعباً لا يمكن أن تكون محايدة إزاء الأحداث في العراق والاضرار التي لحقت بشعبه(المصدر نفسه). وفي سياق تصريحاته، عرض اسكندري مجموعة من الوثائق في البرلمان، تضمنت موقف العشائر ورجال الدين العراقيين، والتي تم إرسالها إلى البرلمان الإيراني عبر عدة برقيات، أكدوا فيها معارضتهم للوصاية البريطانية على العراق. وكما أكد على التعاطف والتضامن مع الشعب العراقي(المصدر نفسه).

اما في العراق، قام الشعب بقيادة رجال الدين، وخاصة آية الله محمد تقي الشيرازي، بثورة بثورة العشرين معترضين على الانتداب البريطاني ومطالبين بإستقلال العراق. وبحسب فتوى آية الله آية الله الشيرازي فإن من قتل في هذه الثورة يعتبر شهيداً. كما أعلن أن القتال واجب على الرجال الرجال والنساء قدر الإمكان ونصح الآباء والأمهات بإرسال أبنائهم للقتال لمساعدة الثوار. كما أمر أمر بجمع أموال الخمس والزكاة وإرسالها إلى المقاتلين. هذه الفتاوى دفعت المسلمين لمواصلة القتال ضد القتال ضد البريطانيين(خلصي زاده، ١٣٩٧: ١٤٤-١٥٨) ولكن مع وفاة آية الله شيرازي ضعف ضعف المسلمون وفشلت الثورة، وأخيراً تأسست مملكة العراق في ظل الوصاية البريطانية. وتوج فيصل وتوج فيصل الأول في ٢٣ أغسطس ١٩٢١ م ملكاً، ليبدأ بذلك فصل جديد في تاريخ العراق(Sharabi,

٢٥٧-٢٥٦ :Sharabi, ١٩٦٢). وبالنظر إلى أن دولة العراق الحديثة أصبحت في جوار إيران، فقد إيران، فقد ورثت أيضاً المشاكل السياسية والحدودية العثمانية مع هذا البلد(مجموعة الباحثين، ١٩٨٣: ١٩٨٣: ٢٩٩). ولكن، مع وجود النفوذ البريطاني القوي في العراق منذ تأسيسه، فإن تنظيم العلاقات العلاقات الدولية العراقية كان يشرف عليه البريطانيين، لدرجة أنه أصبح العراق يواجه في سياسته سياسته الخارجية تحدي إيراني من جانب وبريطاني من جانب آخر(مصطفى، ١٩٩٨: ١٧). لذلك، لم يكن لذلك، لم يكن من الممكن متابعةمصالح العراق في العلاقات الخارجية دون مراعاةمصالح إنجلترا. وكما إنجلترا. وكما كان للقوى العظمى دوراً بارزاً في مشهد العلاقات السياسية الإيرانية العثمانية، فإن فإن لبريطانيا كان دوراً حاسماً ومؤثراً في العلاقات السياسية بين إيران والعراق(مشايخ فريدني ، ، ١٣٦٣: ١٥٥).

لما كانت الحكومة البريطانية تبحث عن خيار مناسب في انتخاب ملك العراق، حيث يتحلى بمقبولية نسبيه بين العرب، وأن يكون مستعداً لقبول مطالبهم، فوجدت تلك المواصفات في فيصل بن الشريف حسين، الذي كان يتمتع بسجل جيد في العلاقات مع إنجلترا، كما انه من نسب النبي صلوات الله عليه وعلى آله وشارك معهم في القتال ضد الإمبراطورية العثمانية. وبتتويجه وجدت بريطانيا الفرصة لإضفاء الشرعية لإنتدابها على العراق ولهذا قامت بتوقيع إتفاقية ١٩٢٢م مع الحكومة الجديدة، تم خلالها قبول مبدأ الوصاية البريطانية على العراق ومنحت الإنكليز الصلاحية بالتدخل في الشؤون المالية والعلاقات الخارجية، وأصبح الممثل البريطاني في بغداد هو الحاكم الرئيسي لهذا البلد(فوبليكوف، ١٣٦٧: ١٣٧).

٢) نفي رجال الدينمن العراق إلى إيران

بحسب الاتفاقية المبرمة بين العراق وانجلترا فقد تقرر دخول اتفاقية ١٩٢٢م حيز التنفيذ بعد انتخابات انتخابات المجلس التأسيسي والمصادقة عليها في المجلس المذكور. لذلك بدأت الحكومة العراقية وبالتعاون وبالتعاون مع البريطانيين نشاطها لتشجيع الناس على المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي(البرقاوي، التأسيسي(البرقاوي، ١٩٨٠: ٧٤). لكن الحركة الوطنية بزعامة علماء النجف والكاظمية وعلى رأسهم رأسهم آية الله الشيخ مهدي الخالصي إنتفضت ضد هذه الانتخابات، وقد الخالصي في أول رد فعل له فعل له البيعة مع الملك فيصل، لأنه لم يلتزم بشروط البيعة في الحفاظ على استقلال العراق(مركز اسناد العراق(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ٤-١٦-١٣٤٠). كما أصدر العلماء فتوى في حرمة المشاركة في الانتخابات، واعتبروا كل من يشارك في هذه الانتخابات خارج عن الدين(الحسني ، الدين(الحسني ، ١٩٣٨: ٢٨). ونتيجة لهذه الفتوى، حظرت مجموعة كبيرة من الناس المشاركة في

في الانتخابات. وبالتالي، تسببت هذه الحركة في استقالة حكومة عبد الرحمن النقيب في ١٦ نوفمبر نوفمبر ١٩٢٢م بسبب عجزها عن إجراء الانتخابات في تلك الظروف(أبورغيف، ٢٠١٣: ١١٠). ١١٠).

بعد النقيب، شكل عبد المحسن السعدون حكومته، وهذه المرة كان على الحكومة إنهاء الحراك الشعبي ضد الانتخابات. لذلك، إدعت الحكومة إن بعض رجال الدين ممن هم من أصول ايرانية، كانوا في قيادة الحركة، وحاولت الحكومة أن تبين إن الاضطرابات الاخيرة ليست إلا أعمال شغب من قبل غير العراقيين(الأدهمي، ١٩٧٦: ٣٣٠). من جهة أخرى، عملت القوات البريطانية على قمع التظاهرات الشعبية بإستخدام العنف، وحاصرت المدن المقدسة ودمرتها، وأحرقت العديد من المساجد، وقتلت العديد من الأشخاص. كما أبعد الملك فيصل أكثر من ٤٠ من علماء الشيعة من ذوي الاصول الايرانية إلى إيران ونفى آيةالله الخالصي إلى الحجاز(ولداني، ١٣٦٧: ١١٤). ولكن بعد التنسيق بين إيران والعراق، تم الاتفاق على أن يسافر الخالصي من مكة المكرمة إلى إيران(كبة ، ١٩٦٥: ٢٩).

كان قرار بريطانيا والملك فيصل أن لا يسمح لرجال الدين بالعودة الى العراق حتى الانتهاء من انتخابات الجمعية التأسيسية والمصادقة على اتفاقية ١٩٢٢م، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن. لأنهم اعتبروا الوضع الراهن فرصة فريدة لتحرير مدن العراق من نفوذ الإيرانيين التي استخدم على حساب العرب لسنوات عديدة، وكان هدفه استمرار الفوضى بين العشائر(حائري، ١٣٦٤: ١٧٦). كان نفي العلماء هو الخلاف الأول التي نشأ بين البلدين، وتسبب بردود أفعال في ايران عارضت السياسة البريطانية في العراق. وفي خطاب القاه عضو البرلمان الإيراني سليمان ميرزا اسكندري، ندد فيه بشدة قضية نفي رجال الدين إلى إيران وقال: "ليس نيابة عن البرلمان فقط، بل نيابة عن جميع المسلمين، إننا ندين هذه العملية على الإطلاق"(روزنامه اتحاد، ١٣٠١: ٢).

وفي السياق نفسه أشارت القنصلية العامة لإيران في بغداد، في رسالة وجهتها إلى وزارة الخارجية الإيرانية، بتاريخ ٣ تموز ١٩٢٣م، إلى ضرورة إتخاذ موقف من قبل إيران تجاه هذه الأحداث، مبينة دور ومكانة رجال الدين لدى شيعة العراق. وأضافت أن بريطانيا تعتزم إضعاف مكانة وتأثير العلماء الشيعة والإيرانيين في العراق، وبعد تشكيل المجلس التأسيسي والتصويت على إتفاقية ١٩٢٢م، سيعمل الانكليز على ترسيخ حكم في العراق يكن العداء لجارته ايران(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ١٣٠٢-٢٧-٢٠).

من ناحية أخرى، ندد الشعب الإيراني، حادثة نفي رجال الدين وأدان ما قامت به الحكومة العراقية. كما زاد رجال الدين من موجة الاحتجاجات بواسطة القاء الخطابات ضد تصرفات الحكومة العراقية على منابر المساجد. وأعلنت النقابات والتجار في طهران عطلة عامة لمدة ثلاثة أيام تضامناً وطالبوا بمقاطعة البضائع البريطانية. والحكومة الايرانية، التي كانت قلقة من انتقال الاضطرابات الى ايران، شددت على حسن استقبال رجال الدين المنفيين وبعثت برقيات ترحيب لهم وأمرت دائرة الشرطة بمراقبة الموقف وأكدت على المحافظين بحسن معاملة رجال الدين وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لراحتهم وسلامتهم(ولداني، ١٣٦٧: ١١٥).

وفي النجف ايضاً استمر العراقيين بالاحتجاجات الشعبية ضد هذا الحادث وأغلقت الأسواق. واعتبر الناس نفي آيةالله الخلصي إهانة للدين. كما إن رؤساء العشائر إستنكروا تلك الفعل، وفي البرقية التي أرسلوها إلى الملك فيصل، أكدوا على مقاطعة الحكومة ورفضوا الاصياع لأوامرها في دفع الضرائب، ما لم يتم إلغاء إتفاقية ١٩٢٢ م. وفي النتيجة، لم تنجح حكومة السعدون أيضاً في إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، واضطرت الى الاستقالة، وأوكلت مهمة تشكيل الحكومة إلى جعفر العسكري(جليلي حقيقي، ١٣٤٢: ١٠٤).

الشيخ محمد نجل آيةالله الخلصي، التي لعب دوراً مهماً في مواجهة السياسات البريطانية في إيران والعراق، بعد نفيه إلى إيران، أسس حركة تدعى "الجمعية العليا لممثلي بلاد مابين النهرين، والتي بالإضافة إلى انضمام جميع العراقيون في طهران لها، أصبح عدد من الإيرانيين أيضاً أعضاء في تلك الجمعية. كما أصدرت هذه الجمعية صحيفة بإسم "لواء النهرين" عكست من خلالها برامج وأنشطة الجمعية المذكورة. كما تم إرسال برقيات حول العراق من قبل هذه الجمعية إلى جمعية الأمم المتحدة. كما دعمت الحكومة الإيرانية هذه الجمعية خلال فترة قوام السلطنة ومستوفي الممالك ومشيرالدولة، بالإضافة إلى سفراء أفغانستان وتركيا وروسيا آنذاك(خلصي زاده ، ٢٠١٧: ٢١٢-٢١٣).

أثار وجود العلماء المنفيين في إيران، وخاصة الخلصي ونشاطه الاجتماعي وخطبه المناهضة المناهضة للسياسة البريطانية في العراق ودورها في نفي العلماء، مشاعر معادية لبريطانيا بين الشعب الشعب الإيراني. لدرجة ظنت السلطات الإنجليزية في أن الخلصي قد يكون لديه مهمة من قبل الروس لبث الروس لبث الدعاية المعادية لبريطانيا(حائري، ١٣٦٤: ١٧٧). لذلك، كانت السلطات البريطانية تحاول تحاول جاهدة إنهاء هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن. فبدأت المفاوضات بين بريطانيا وإيران بشكل

بشكل جي ونهب لورين، السفير البريطاني في طهران، إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية بشأن العراقية بشأن السماح لرجال الدين بالعودة الى العراق(كوهستاني نجاد، ١٣٨٤: ١٠٤-١٠٥).

وبعد عودة لورين الى ايران، سلم رسالة من الملك فيصل إلى أحمد شاه، احتوت على خطاب شديد اللهجة ضد رجال الدين، وقد أعلن فيها الملك فيصل بوضوح أن عودة العلماء إلى العراق سيتم بشروط عدم تدخلهم في الشؤون السياسية، وفي هذه الحالة فقط، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للنظر في مسألة عودتهم إلى العراق. ولن يتم ذلك إلا بعد تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة الداخلية للعراق، أي تشكيل المجلس التأسيسي وإنهاء جميع المهام التي تتطلب تشكيل مثل هذا المجلس(المصدر نفسه). وبهذه الطريقة، استبعد عملياً عودة العلماء إلى العراق. بعد ذلك، اندلعت موجة ضخمة من المظاهرات المناهضة لبريطانيا في جميع أنحاء إيران. توجه المتظاهرون خلالها إلى سفارات الدول في مختلف المدن وقدموا احتجاجاتهم كتابةً إلى تلك السلطات(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ٢٠-٢٧-١٣٠٢).

في غضون ذلك، ذكر نصرت الوزارة بديع، القنصل الإيراني في كربلاء في تقرير له في ١٥ أغسطس ١٩٢٣م أن وجود رجال الدين الإيرانيين في العراق مسألة إستراتيجية للغاية بالنسبة لإيران، وعلى الحكومة ألا تتجاهل هذه المسألة وتفقد بالتالي فرصتها الروحية. وأضاف:

"للأسف، منذ هجرة العلماء، صار يغادر عدد من طلاب الحوزة كل شهر من العتبات ويعودون إلى إيران، والسبب أن معظم هؤلاء الطلاب كانوا يحصلون على رواتب من المجتهدين، ويكسبون عيشهم من خلال ذلك. وبسبب هجرة العلماء انقطعت تلك الموارد، ما أضطر الطلاب الى الهجرة بسبب نقص سبل العيش، وإن خلو المدن المقدسة من رجال الدين والطلاب الإيرانيين يعود بالضرر السياسي ويحد من نفوذ إيران في هذه الأماكن المقدسة "(مركز اسناد تاريخي وزارت أمورخارجة، ٢٠-٢٧-١٣٠٢).

لكن على كل حال، فإن عودة رجال الدين إلى العراق كان بمثابة حفظ لكرامتهم ، لذلك أرسل العلماء المنفيون اثنين من رفاقهم إلى العراق، كما أرسلوا معهم رسالة إلى الملك فيصل يطلبون منه السماح لهم بالعودة الى العرق(حائري، ١٣٦٤: ١٨٢). كما أكد الملك فيصل مرة أخرى برسالة في آذار ١٩٢٤ م، أنه يمكن للعلماء العودة إلى العراق، في حال قدموا تعهداً خطياً بعدم التدخل في الشؤون السياسية(مصطفى ، ١٩٩٨: ٤٢) وبعد أن قدم العلماء هذه التعهدات للملك فيصل، باستثناء آيةالله الخالصي، عادوا جميعاً إلى العراق في ٢٢ أبريل ١٩٢٤م(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٣٦١، الوثائق ١٣، ١٥، ٢٠، ١٧-٢٠).

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن العلماء نفيوا بسبب معارضتهم للبريطانيين، وكذلك معارضتهم لتحويل المجلس التأسيسي إلى أداة لتنفيذ رغبات وسياسات بريطانيا. لأنه إذا كان السبب اصولهم الايرانية، لكان من المفروض أن ينفى جميع العلماء الإيرانيين من العراق، في حين أن النفي شمل فقط أولئك العلماء الذين كان لهم موقف من التطورات السياسية في العراق(مصطفى، ١٩٩٨: ٤٣).

٣) الاتفاقية القضائية

في ٢٥ آذار ١٩٢٤م، تم توقيع اتفاقيةقضائية بين العراق وإنجلترا. ينص هذا الاتفاق، التي كان يتعلق بامتيازاتقضائية للرعايا الأجانب في العراق، في الفقرة الأولى، على أن الرعايا الأجانب هم رعايا دول أوروبية وأمريكية تمتعت بامتيازات خاصة خلال العهد العثماني، وكذلك رعايا دول شرق آسيا التي لها ممثلون دائمون في عصبة الأمم(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجة، ١٣٠٣-٢٤-٤٢-١٣).

وفقاً للاتفاقية المذكورة، فقد إحالة شؤون مواطني الدول الأوروبية وحتى المواطنين اليابانيين إلى محاكم خاصة تدار تحت إشراف قضاة إنجليز. بينما تم نقل الشؤون القضائية لمواطني ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وإيران إلى المحاكم العراقية(الاستقلال ، ٢٨ كانون الأول ١٩٢٤). دفع هذا القرار الحكومة الإيرانية إلى إعلان احتجاجها من خلال ممثلها في عصبة الأمم في سبتمبر ١٩٢٤ م والمطالبة بحقوق متساوية لمواطنيها مع مواطني الدول الأخرى(روزنامه اطلاعات، ١٣٠٨، ش ٧٣٣: ١). أشارت إيران في هذا الطلب إلى حقيقة أن عدد المواطنين الإيرانيين في العراق يصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف شخص، وخلال الفترة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها، تمتعوا الايرانيين بهذه الامتيازات(فرجالله ، ١٩٧٨: ٢٦٠).

في هذا الشأن، وفي نفس الاجتماع أشار لورد بارمور، ممثل بريطانيا، إلى الترتيبات الجديدة في الشأن القضائي في العراق. وبخصوص طلب إيران، ذكر أنه نظراً للعدد الكبير من الرعايا الإيرانيين في العراق، فإن إعطائهم هذه الامتيازات لا معنى له، وأشار أيضاً إلى أنه في الماضي كانت الاتفاقيات المذكورة تنفذ بناءاًعلى اتفاق متبادل، ويمكن لإيران والعراق حل الخلافات بينهما بالطريقة نفسها. لكن لأن إيران لم تعترف بعد بالحكومة العراقية، فإن مثل هذا العمل يواجه مشاكل أيضاً(مشايخ فريدني، ٢٠٤٣: ٢٠٤).

وبررت الحكومة العراقية معارضتها لطلب إيران على النحو التالي:

- عدم اعتراف إيران بالعراق.

- تجاهل الحكومة العراقية من قبل القناصل الإيرانيين في العراق الذين يتواصلون مع ممثلي بريطانيا في العراق حول القضايا العراقية.

- تمتع الإيرانيون بهذه الامتيازات يشجع الشعب العراقي على استصال الجنسية الايرانية من أجل الحصول على هذه الامتيازات.

- إلغاء امتيازات مماثلة للعراقيين الذين يعيشون في إيران، بينما تمتع العثمانيون المقيمون في إيران بهذه الامتيازات خلال تلك الفترة(العزي، ١٩٨٠: ٣٨).

لكن رداً على السبب الرابع قالت إيران:

"إذا لم تكن هناك مزايا قضائية للأجانب في العراق وأرادت الحكومة العراقية أن تحكم على جميع الأجانب المقيمين في العراق بموجب القوانين والمحاكم الداخلية العراقية، فإن الحكومة الإيرانية ستكون سعيدة وترحب بهذا القرار كونها ستلغي هي نفسها الاتفاقية القضائية في أبريل ١٩٢٨م. ولكن طالما هناك نظام قضائي خاص في العراق، فلا معنى من عدم شمول الإيرانيين بذلك. ولو أن ايران كانت تمنح مزايا خاصة للأجانب، فإنها من المؤكد ستشمل مواطني العراق بتلك الامتيازات كونهم جيراننا ولدينا مصالح مشتركة"(مركز اسناد تاريخى وزارت أمور خارجه، ٢١-١٦-١٣٠٨).

لذلك يرى باحثون أن الاتفاق القضائي كان يهدف إلى حماية مصالح إنجلترا دون مصالح الرعايا الاخرين. كما ان السياسة البريطانية كانت تهدف إلى تشديد الخلافات العراقية مع جارتها إيران. مع ذلك استمرت الحكومة الإيرانية من خلال قنصليتها في كربلاء بمتابعة المشاكل القضائية لرعاياها في العراق، ما نتج عنه اعتراض رئيس القضاء في كربلاء. ولكن رد القنصل الإيراني على الاعتراض جاء قاسياً اذ قال لرئيس قضاء كربلاء:

"القنصلية تعرف واجباتها وأنت لست مسؤولاً سياسياً لتحتج على القنصلية وتتدخل في شؤونها"(مركز الوثائق التاريخية لوزارة الخارجية ، ١٧-١-١٦-١٣٠٠) وفي السياق نفسه أضاف انه اذا كان لديكم أي اعتراض راجعوا القنصل البريطاني(المصدر نفسه).

في رسالة إلى وزارة الخارجية الإيرانية، قال نصرت الوزير بديع، القنصل الإيراني في كربلاء آنذاك:

"بين النهرين هي مركز العلماء وزعماء الدين الايرانيين، وهؤلاء السادة منخرطون في الدوائر الدوائر السياسية والمصالح الحيوية لإيران، ويجب أن تحافظ الحكومة، على نفوذها ومكانتها في أعلى

أعلى المستويات. وهذه المسألة تتنافى تماماً مع التنازل عن حق الامتيازات القضائية ومنع القنصليات القنصليات من دورها القضائي"(المصدر نفسه، ١٩-٢٧-١٣٠٢).

وفي تقرير آخر ذكر القنصل الإيراني في كربلاء:

"منذ تشكيل الحكومة العراقية، من بين كل ألف حكم قضائي، كان هناك تسعمائة وتسعون حكماً ضد الايرانيين، لأن الوضع العام هنا فيه تحيز غيرعادي ولا يعتبرون الإيرانيين متساوين معهم في الحقوق"(المصدر نفسه، ١٦-٢٩-١٣٠٦).

كما ذكر رئيس، القنصل الإيراني في النجف أنذاك في رسالة إلى السفارة الإيرانية في بغداد:

"لا يبدو أن قضية التنازل عن الامتيازات القضائية بين حكومة إيران والعراق هو حق متساوٍ لأن العراقيين المقيمين في ايران هم معدودين وليسوا من أصحاب رؤوس الأموال. على العكس من ذلك، فإن الإيرانيين المقيمين في العراق جميعهم رجال اعمال وتجار، ويعملون في مجال الزراعة والتجارة في العراق"(المصدر نفسه، ٢٧-٢٩-١٣٠٣).

لذلك تسبب موضوع الامتيازات القضائية في توتير العلاقات بين البلدين. وأدى إثارة هذه القضايا في صحف البلدين إلى زيادة التعصب والتباعد بين إيران والعراق(مشايخ فريدني، ١٣٦٣: ٢٠٥). ما دفع الملك الى انتقاد سلوك الصحف وطالبها باحترام مشاعر الشعبين في مضمونها(الدجيلي ١٩٩٩: ٢١٧). ومن هنا أدركت الحكومة الإيرانية الأثر السلبي لاتفاقية ١٩٢٢م، بين العراق وإنجلترا، وشعرت بوضوح بالتهديد البريطاني لمصالح إيران ومساعيها للحد من نفوذها في العراق(الضبلط ، ١٩٦٦: ١٠٣). والسبب ذاته، أعلنت الحكومة الإيرانية أيضا أن إيران سوف تستمر بعدم اعترافها بالدولة العراقية طالما أنها لا توافق على منح الإيرانيين امتيازات قضائية(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ٢١-١٦-١٣٠٨). لكن هذا الخلاف انتهى بعد قيام إيران بإلغاء الاتفاقية القضائية للأجانب في بلادها(الراوي ، ١٩٧٠: ٣١٢).

إن حكومة إيران، التي ذاقت مرارة الاتفاقية القضائية وعرفت أن هذه القضية مضرة باستقلال باستقلال الدول،اقترحت على العراق ايضاً الغاء الاتفاقية القضائية أسوة بها(روزنامه اطلاعات، ١٣٠٨ ، رقم ٧٣٣: ١). وفي استجابة لذلك، طلبت الحكومة العراقية، عبر السعدون، رئيس الوزراء الوزراء آنذاك، في ١٩ نوفمبر ١٩٢٨ م، من هنري دوبس، المندوب البريطاني في بغداد، إلغاء الاتفاقية القضائية واستبدالها بنظام قضائي موحد(الضبلط ، ١٩٦٦: ١٠٥). وفي رسالة أخرى إلى هنري

إلى هنري دوبس في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٨م، تعهدت الحكومة العراقية بأنها مستعدة لزيادة عدد الموظفين الموظفين القضائيين البريطانيين في العراق إذا تم إلغاء الاتفاقية(الحسني ، ٢٠١٣: ٢٢٩). أخيراً، أخيراً، وافقت الحكومة البريطانية على طلب العراق، وفي ١٦ فبراير ١٩٢٩م، قدمت الحكومة العراقية العراقية طلبها إلى عصبة الأمم وحصلت على موافقتها بإلغاء الاتفاقية القضائية في العراق(الأسدي ، العراق(الأسدي ، ١٩٨٣: ٣٠).

بعد إلغاء الاتفاقية المذكورة، في ٢٣ آذار ١٩٢٩م، أرسل رضا شاه بهلوي برقية إلى الملك فيصل، هنأه فيها بإلغاء الاتفاقية، معربا عن أمله في أن يكون هذا الإجراء خطوة إيجابية نحو إقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٧٣٤/٣١١ ، الوثيقة رقم: ٣٩: ٧٧). كما شكر الملك فيصل رسالة الشاه وأعرب عن أمله في أن تكون هذه مقدمة للتقارب وإقامة العلاقات بين البلدين(المصدر نفسه، ٧٣٤/٣١١ ، الوثيقة رقم: ٧٥: ٧٩٠).

٤) قانون الجنسية العراقية

في أغسطس ١٩٢٤ م صدر قانون الجنسية في العراق وبموجب هذا القانون:

"كل من ولد في العراق وبلغ سن الرشد، إذا كان والده من مواليد العراق وكان وقت ولادته مقيما في العراق فهو عراقي"(د.ك.و، ملفات البلاط المالكي، ٩٥٣ ، الوثيقة رقم ١٤: ٨).

تناقض هذا التفسير لقانون الجنسية مع تصورات الرعايا الإيرانيين الذين يعيشون في العراق، وبعضهم ولد وعاش في العراق حتى لعدة أجيال قبلهم، مع ذلك كانوا يعتبرون أنفسهم ايرانيين(كوهستاني نجاد، ١٣٨٤: ١٥٦). بعد الموافقة على هذا القانون، طلبت الحكومة الإيرانية مراراً وتكراراً من الحكومة العراقية إعطاء مهلة للإيرانيين الذين يعيشون في العراق حتى تتاح لهم الفرصة لتقرير ما إذا كانوا سيحصلون على الجنسية العراقية أو الإيرانية، كما منحت الحكومة العراقية للحكومة الإيرانية مهلة مرتين لمدة أربع سنوات، لكنها عارضت طلب التمديد الثالث(الراوي، ١٩٧٠: ٣١٣).

احتج قنصل إيران في ذلك الوقت في كربلاء على القانون المذكور في نوفمبر ١٩٢٤م، وكتب إلى وزارة خارجية بلاده:

"من الشائع في كربلاء أن إقرار قانون الجنسية هو لإجبار الإيرانيين بقبول الجنسية العراقية أو مغادرة البلد"(مركز اسناد تاريخى وزارت امور خارجه، ٤٦-٢٧-١٣٠٣). وفي السياق نفسه قال القنصل الإيراني في النجف في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤م:

"إذا استمرت هذه الإحصائيات، فلن يتبقى الكثير من الإيرانيين في النجف. الرعايا الايرانيين في حيرة بسبب هذا القانون. إنهم يأتون إلى القنصلية كل يوم للحصول على توضيح. السادة العلماء ايضاً قاموا بإستدعائي وطالبوني بتفسير لهذه الأوضاع، وكانت اذهانهم مشوشة بسبب هذا القانون. ويبدو أنه إذا أقر هذا القانون من قبل الحكومة العراقية، فلن يبقى مواطن إيراني واحد في العراق"(المصدر نفسه).

في تقرير آخر في ١٧ يناير ١٩٢٥م، كتب:
"تقول الحكومة المحلية في النجف إن ٦٠٠ إيراني من النجف و ٤٠٠ إيراني من الكوفة قد أدخلوا قائمة المواطنين العراقيين بناء على الفقرة (ب) من المادة ٨ من قانون الجنسية العراقية"(المصدر نفسه).

في غضون ذلك، وعد الملك فيصل بالتعاون مع إيران، وفي لقاء مع وزير الخارجية الإيراني، صرح بأنه يمكنه تأجيل تطبيق قانون الجنسية، واقترح تشكيل لجنة من الجانبين للتحقيق في هذا الأمر. لكن إنجلترا كالعادة تدخلت وأعلنت لممثل إيران أن اقتراح الملك فيصل غير مقبول وأن تشكيل لجنة مشتركة ليس في مصلحة العراق(مشايخ فريدني، ١٣٦٣: ٢١٢-٢١٣).

كتبت بعض الصحف العراقية، مقالات حول هذا الموضوع من أجل دعم وجهة النظر البريطانية وطالبت الحكومة بتطبيق قوانين صارمة في منح الجنسية العراقية للإيرانيين، لأن منح الجنسية العراقية سيساعد الإيرانيين في الوصول إلى المنصب الحكومية والرسمية، واعتبروا ذلك خطراً. وأشارت تلك الصحف إن في إيران، تم طرد الأجانب، وخاصة العراقيين، من الدوائر الحكومية، وعلى الحكومة العراقية ايضاً اتخاذ التدابير اللازمة لإخراج الأجانب من الدوائر الحكومية واستبدالهم بموظفين عراقيين(مركز اسناد تاريخى وزارت امور خارجه، ٥٢-٢٧-١٣٠٢).

وفي هذا الصدد، أشار قنصل إيران في كربلاء في تموز ١٩٢٣م في تقاريره إلى قضية الموظفين الإيرانيين في الدوائر الحكومية العراقية وذكر أن عدد الإيرانيين العاملين في وزارة التربية والتعليم بلغ ٨٠ شخصاً، وحذر من احتمال وشيك للبطالة سيواجه الإيرانيين المقيمين في العراق(المصدر نفسه).

ومن أجل الضغط على الحكومة العراقية لقبول مقترحات ايران في مطلع عام ١٩٢٤م، منعت الحكومة الإيرانية الزوار الإيرانيين من السفر إلى العراق، ويمكن رؤية آثار تلك في تقرير القنصل الإيراني في النجف في ٢٤ آذار ١٩٢٥م:

"بسبب قلة الزوار، يعاني سكان النجف بشكل عام من ضائقة، ومعظم التجار على أبواب الإفلاس، كما أن معيشة معظم رجال الدين وطلاب الحوزة سيئة للغاية بعد أن قل عدد الزوار لانه أدى الى تحجيم الوجوهات الشرعية"(المصدر نفسه، ٢٣-٢٩-١٣٠٤).

ويواصل القول:

"إذا لم يتم فتح الطريق في غضون بضعة أشهر، فإن معظم الطلاب سيهاجرون إلى إيران(المصدر نفسه).

وعندما طلبت حكومة النجف المحلية، توسط القنصلية لدى الحكومة الإيرانية من أجل فتح الطريق للزوار قال القنصل الإيراني ردا:

"إن حكومة إيران، بالنظر للأضرار العديدة التي لحقت بالإيرانيين ورجال الأعمال المقيمين هنا، ما زلت لا توافق على فتح الطريق وذلك لحين توفير الراحة والاحترام للزوار الإيرانيين والعناية بهم من قبل العرب وخاصة مسؤولي وموظفي العتبات المقدسة "(المصدر نفسه).

تسبب قانون الجنسية بقلق للرعايا الإيرانيين في العراق لسببين أساسيين، الأول لأنهم إذا قبلوا الجنسية، فسيواجهون قانون التجنيد الإلزامي، والثاني إذا أرادوا أن يبقوا في العراق بصفة رعايا إير انيين، فسيتعين عليهم دفع ضريبة المقيم الأجنبي. ومع ذلك، واصل القنصل الإيرانيون في العراق جهودهم لتشجيع رعاياهم على الحصول على الجنسية الإيرانية، وشمل هذا التشجيع العشائر العربية الحدودية الذين لم يرغبوا في الانخراط في التجنيد الإلزامي (د.ك.و، ملفات البلاط المالكي ٣١١/٢٥٨١ رقم الوثيقة ٥: ٢).

ومن بين تلك العشائر هي قبيلة المحيسن المنتشرة على ضفتي شط العرب وكانت تمارس تمارس التجارة في هذه المنطقة منذ العصور القديمة، كما إنهم كانوا يميلون أحياناً للجنسية العراقية العراقية وأحياناً للجنسية الإيرانية وذلك بما يتلائم مع مصلحهم في كل مرة، وعندما سجلتهم الحكومة الحكومة العراقية للخدمة العسكرية عرضوا عليها جنسيتهم الإيرانية بدعوى انهم ايرانيين. لكن الحكومة الحكومة العراقية صادرت وثائقهم الإيرانية، ورداً على تصرف الحكومة العراقية، بدأت هذه العشيرة العشيرة وغيرها بالتظاهرات، فأعاد القنصل الإيراني في البصرة إصدار الوثائق الإيرانية لهم، الأمر الذي

الأمر الذي تسبب في إعتراض الحكومة العراقية وإرسلت قواتها العسكرية إلى المنطق الحدودية لمنع هذه لمنع هذه الأنشطة، وأخيراً تم تنفيذ القانون المذكور رغم احتجاجات إيران(الدجيلي ، ١٩٩٩: ٢١٤-٢١٤-٢١٥).

لكن فيما يتعلق بجنسية هؤلاء العشائر، يمكن رؤية وجهة النظر الإيرانية في تقرير بديع، قنصل إيران في البصرة آنذاك، إذ كتب: "قبائل المحيسن تابعة للشيخ خزعل والذي تعيش على الساحل العراقي شط العرب، ومعظمهم فلاحين وبعضهم قطاعيين. وبعد إنفصالهم عن الشيخ خزعل، كانوا يأتون مراراً إلى القنصلية ويطلبون الجنسية الإيرانية لأنفسهم وقبائلهم. ويبلغ عدد هذه القبائل عدة آلاف، وجزء منهم من أبناء خوزستان، من عشائر كعب وحويزة وكارون ومحيسين، وقد جاءوا إلى هذا الجانب من شط العرب قبل أربعين عاماً وكانوا يمارسون الزراعة في قرى البصرة الساحلية، ولا يحمل أي منهم الجنسية الا يرانية، لكن لا شك في اصولهم الإيرانية، وجزء آخر منهم عراقيون ضموا أنفسهم إلى القبائل المحيسن. لقد كانوا دائما مع الشيخ خزعل ويطالبون بالجنسية الإيرانية"(مركز اسناد تاريخى وزارت امور خارجه، ٧٦-٢٩-١٣٠٤).

ولكن وجهة النظر البريطانية في هذا الصدد، تظهر في تصريحات دوبس، المفوض السامي البريطاني في بغداد، إذ يرى:

- جنسية كل فرد من أفراد القبيلة تحدد من خلال محل اقامته، ولا علاقة بأي حال من الأحوال بمحل إقامة الشخص الذي يدعى رئيس القبيلة أو جنسية رئيس القبيلة بهذه المسألة.
- اما بالنسبة للبدو الرحل، فإن جنسيتهم تحدد من خلال معرفة المدة الزمنية التي يقيمون فيها على جانبي الحدود خلال العام الواحد(المصدر نفسه).

٥) قضايا الحدود

تسبب طول الخط الحدودي بين إيران والعراق في إحداث تأثير كبير على العلاقات السياسية بين البلدين. كانت قضايا مثل اللاجئين السياسيين والأكراد والبدو وإقامة مراكز عسكرية في بعض المنطق الحدودية والأنهار المشتركة والخلاف حول السيادة على السيادة في شط العرب من بين أهم المسائل بين البلدين. وإعادة النظر في هذه المسألة كانت تعتبر من القضايا المهمة المتعلقة باعتراف إيران بالعراق(عبدالرحمن ، ١٩٨٨: ١٤٢).

أمن المنطق الحدودية الكردية كانت من بين أهم القضايا في هذا المجال، والتي كان يجب على يجب على البلدين معالجتها باتباع سياسة مشتركة. لأن الإجراءات المنفصلة لم تكن كافية لتأمين المنطق

المنطق المذكورة، والاكراد عندما كانوا يواجهون مقاومة شديدة من جانب، لجأوا إلى الجانب الآخر، الآخر، ولأنهم كانوا في الغالب من نفس القبيلة والمذهب ولديهم عادات وتقاليد مشتركة، فإنهم جميعاً جميعاً كانوا يساعدون بعضهم الآخر(كاظمي، ١٣٩٠: ٣٤٣).

وبالطبع، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه منذ العصرين العثماني والصفوي، أهم الحروب بين الامبراطوريتين وقعت في المناطق الكردية. وحاولت كلتا الإمبراطوريتين استخدام القادة الأكراد في تلك المناطق كأداة ضد خصومهم من خلال منحهم المكافآت والاقطاعات. وهذه السياسات جعلت الأكراد يستغلون هذه الاختلافات إلى أقصى حد ويوسعوا مناطق نفوذهم(رضائي، ٢٠١٩: ٢٤٠).

لكن بعد الحرب العالمية الأولى ورسم حدود جديدة في منطقة كردستان، تغير الوضع السياسي في هذه المناطق أيضا. في إيران، مع مجيء رضا شاه وجهوده لتشكيل حكومة مركزية وقوية، قام بقمع العشائر، بمن فيهم الكردية والعرب وزعمائهم، ما تسبب بالقتل والنهب والنفي والقتل الجماعي للقوميات المذكورة(المصدر نفسه، ٢٤١).

في عام ١٩١٩ م، قامت وزارة الخارجية الإيرانية، احتجاجاً على رسالة الشيخ محمود السليمانية التي شجع فيها تجار سقز بشأن استقلال كردستان بدعم من البريطانيين، بالاتصال بالسير بيرسي كوكس وطلبت منه إيقاف ذلك. ولكن كوكس في إجابته أشار إلى أن أكراد شمال العراق لديهم بعض المطالب من المسؤولين البريطانيين بخصوص استقلالهم وربما امتدت نفس القضية إلى شعب كردستان إيران أيضاً، لكن السفارة البريطانية في طهران أكدت للمسؤولين البريطانيين في العراق أن لايسمحوا بتوسع ذلك الى أراضي إيران وان يحدد ذلك فقط في مناطق كردستان العراق(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ٢٢-٦٦-١٣٣٧).

عام ١٩٢٧ م قام سالارالدولة القاجاري، أحد إخوةمحمدعلي شاه ومدعي العرش القاجاري، القاجاري، بتمرداً بين الأكراد ضد سلالة بهلوي وبعد الهزيمة هرب إلى العراق(الدجيلي، ١٩٩٩: ١٩٩٩: ١٢٢). وبعد دخوله الى العراق سراً اعتقلته الشرطة في اربيل ونقلته الى بغداد وسجن عدة اشهر فيها(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٩٥٣، رقم الوثيقة: ١٤: ٣٣-٣٤). وفي هذا الصدد، صدد،طلبت الحكومة الإيرانية من الحكومة العراقية إرسال ممثل عنها إلى العراق لمتابعة هذه القضية، القضية، لكن الحكومة العراقية لم تقبل هذا الطلب بسبب عدم اعتراف إيران بالعراق(الحسني، ١٩٨٢: ١٩٨٢: ١٩٣). ومع ذلك، استمرت المراسلات بين البلدين في هذا الصدد وبعد التنسيق مع إيران، إيران، سمحت الحكومة العراقية لسالارالدولة بمغادرة العراق في ٢٣ حزيران ١٩٢٧م متوجهاً إلى

إلى فلسطين ليخضع لرعاية الشرطة البريطانية هناك (الزنكنه، ١٩٩٨: ١٤). بناء على هذا الاتفاق، الاتفاق،خصت الحكومة الإيرانية مبلغ ١٨٠٠٠ روبية لسداد ديونه وخصت له أيضا مبلغاً قدره ١٥٠٠ قدره ١٥٠٠ روبية شهريا(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٨٢٢/٣١١ ، رقم الوثيقة: ٢٦:٥٨).

أشادت صحيفة "نداء الشعب" العراقية في مقالاتها بتعامل الحكومة العراقية مع إيران في هذا الصدد ، وأكدت على ضرورة التفاهم بين البلدين في حل هذه القضايا، لاعتقادها بأن نجاح سالار الدولة كان من الممكن أن يخل بأمن منطقة شمال العراق بالإضافة إلى إيران(جريدة نداء الشعب، ٣ أيلول ١٩٢٦). وبعد نفي سالار الدولة من العراق، كتبت الصحيفة أيضا:

"سيكون هذا التعاون فعالاً في تحسين العلاقات بين طهران وبغداد، وسيعزز ثقة إيران في جارتها العربية، وسيظهر جدية الحكومة العراقية في إرساء الاستقرار والأمن في المناطق الحدودية"(المصدر نفسه، ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٢٦).

إسماعيل سمكو، هو الزعيم الكردي الاخر الذي تأثر بمشروع استقلال كردستان بقيادة اكراد العراق. لكنه بعد هزيمة التمرد الذي قاده في كردستان إيران ضد رضا شاه، لجأ إلى العراق (مجلة آينده، ١٣٠٤: ٦٢). وحينها طلبت إيران من الحكومة العراقية تسليمه لهم. لكن الحكومة العراقية صرحت بأن عملية اعتقال إسماعيل سمكو صعبة بسبب موقعه في المناطق الجبلية(د.ك.و، ملفات البلاط المالكي، ٨٢٣/٣١١ ، رقم وثيقة ٢١:٦٧). لكن الحكومة العراقية، واصلت جهودها وبالتعاون مع إنجلترا، تمكنت من إجبار سامكو على الفرار من حدود العراق واللجوء إلى تركيا في أبريل ١٩٢٨م(الحسني، ١٩٨٢: ١٩٨). ولكن بعد مرور بعض الوقت وبسبب الملاحقات التركية، دخل مرة أخرى منطقة راوندوز في العراق. هذه المرة ، تسبب وجود سمكو في العراق بالقلق حكومتي إيران وتركيا. لذلك اتخذت الحكومة العراقية إجراءات جادة وبعد تعقبه اضطر إلى اللجوء إلى تركيا مرة أخرى ثم العودة إلى إيران ومواصلة نشاطه ضد نظام بهلوي، حتى عام ١٩٣٠ حيث قُتل مع ١٠ من رفاقه(عبدالرحمن ، ١٩٨٨: ١٤٣).

وفي هذا الصدد، ذكرت بعض المصادر أن الحكومة العراقية قد تهاونت في اعتقال إسماعيل سمكو من أجل تأمين مصالح سياسية(ولداني، ١٣٦٧: ١٢٢)، لكن رئيس وزراء العراق تناول هذه المسألة في اجتماعه في ١٤ تموز ١٩٢٧م وذكر:

"ان الحكومة العراقية تبذل السعي في السيطرة على أسلحة العشائر من الماضي وهي تعمل تعمل تدريجياً على توسيع تطبيق هذه السياسة في جميع مناطق العراق، ومن ناحية أخرى تعمل على على تقوية الحكومات المحلية في المدن لترسيخ هذه السياسة. ولكن في الوقت الحالي، استخدام القوة

القوة العسكرية للسيطرة على العشائر الحدودية سيعطي نتائج عكسية وتعتقد الحكومة العراقية أن التأخير التأخير في إقامة العلاقات السياسية بين إيران والعراق وعدم وجود تعاون جاد بين قوات الحدود في في البلدين عزز الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية وتعتبر هذه من الأزمات الخطيرة التي تعاني تعاني منها الحكومة العراقية "(الضباط ، ١٩٦٦: ١٠٤).

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على العلاقات السياسية بين إيران والعراق، هي قضية الأنهار الحدودية. لأن معظم الأنهار الحدودية في شرق العراق تنبع من إيران (قزانجي، ١٩٦٩: ١٢). ومن ضمن تلك الخلافات بين البلدين كانت حول مياه نهري كنجير في سومار وكنجان جم في مهران. حيث يتدفق نهر كنجير من قمم جبل زاكروس من إيران إلى العراق عبر وادي (كومسنغ-سومار) ويستخدم لري الأراضي الزراعية في منطقة سومار في إيران ومندلي في العراق. لعبت مياه النهر المذكور دوراً مهماً في نمو زراعة مندلي، لكن مسألة استخدام هذه المياه كانت دائماً موضع خلاف بين المزارعين من كلا الجانبين(كرمي، ١٤٠١ ، ٣١). لهذا السبب، في آذار ١٩١٩م، أشاربيرسي كوكس، السفير البريطاني في طهران، في رسالة إلى وزارة الخارجية الايرانية، أثناء شرحه لتاريخ النزاع على المياه كنجير، والمشكلات التي أثارها حاكم بشتكوه بشأن وصول المياه إلى سكان مندلي، اقترح تفويض ادارة وادي سومار إلى حاكم كرمانشاه، أو أن يدفع سكان مندلي للحكومة الإيرانية ما يعادل ثلاثمائة تومان سنوياً مقابل استخدام مياه كنجير(مركز اسناد تاريخى وزارت امور خارجه، ١٦-٤٤-١٣٣٧). استجابة لهذا الطلب، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية موافقتها وقبلت أن يعهد بادارة وادي سومار إلى حاكم كرمانشاه وسمحت بوصول مياه النهرر المذكور إلى أراضي مندلي الزراعية (المصدر نفسه).

بين السنوات ١٩٢١-١٩٢٩م، استمرت مشكلة مياه نهر كنجير وانعكست آثارها في العلاقات الإيرانية العراقية، فيما يتعلق بكيفية استخدام مياه نهر الجنجير في حدود سومار وفقا لبنود لبنود بروتوكول عام ١٩١٣م، تم تقسيم مياه هذا النهر إلى نصفين بين مزارعي سومارفي ايران ومندلي في العراق(وزارة الخارجية العراقية، ١٩٨١: ٥٨-٥٩)؛ وبسبب فشل مزارعو سومار في في استخدام حصتهم من نهر كنجير، كانت المياه تجري إلى العراق دون أن تستغل، واستخدمت في ري في ري الحقول الزراعية للقرى العراقية. وفي المقابل، كانت الحكومة العراقية تدفع مبلغ ٣٠٠ ألف ألف تومان سنويا لإيران؛ ولكن في عام ١٩٢٣م وبسبب زراعة المحاصيل الصيفية في سومار لم تصل

لم تصل الى العراق كميات كافية من الماء إذ تسبب في اضرار جسيمة في تلك المنطقة(اكبرى وياري، وياري، ١٣٩٥: ٨).

ورداً على هذه الحادثة، كتب ممثل مندلي عزالدين النقيب ما يلي في رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي:

"الإيرانيون قطعوا عنا آخر قطرة ماء وشعبنا قلق للغاية. أنا نيابة عن ٢٠ ألف شخص أطلب من جلالتكم التحرك في هذا الاتجاه وحل هذه المشكلة"(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٨٢٥، رقم الوثيقة ٦٣: ١٣٥)

وقال رئيس، القنصل الإيراني في مندلي أنذاك:

"بحسب ادعاء حاكم مندلي، يجب تقسيم مياه نهر سومار، وفق بروتوكول عام ١٩١٤م، بين ايران والعراق، هذا العمل لم يتم القيام به وزراعة سكان مندلي أصيبت بأضرار جسيمة "(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجة، ٤٧-٢٠-١٣٠٢).

في ظل تلك الاوضاع اقترحت الحكومة العراقية تشكيل لجنة برئاسة لجنة الحدود ويشارك فيها المزارعين من الجانبين لحل هذه المشكلة. لكن الحكومة الإيرانية لم تقبل هذا الاقتراح وأجلت حل هذه المشكلة لحين تثبيت خط الحدود بين البلدين(الأشهب، ١٩٦٩: ٢٤٥)، ومع استمرار نقص المياه حاول أهل مندلي الدخول الى حدود إيران وتدمير السد حتى تتدفق المياه إلى حقولهم(د.ك.و، ملفات البلاط المالكي ، ٨٢٦/٣١١ ، وثيقة رقم ٥: ٩).

بعد بضع سنوات، في بداية عام ١٩٢٧م، أعلنت السفارة البريطانية في طهران لوزارة الخارجية الإيرانية تقريرا عن مندوبها السامي في بغداد يشير الى أن مياه كنجير لا تصل إلى سكان مندلي على أساس النصف، وبعد سلسلة من المراسلات، وفي نهاية العام نفسه، ذهب ممثلو الحكومة الإيرانية إلى المكان واتفقوا على تقسيم المياه بالتساوي. ولكن بعد بضعة أشهر، وفي بداية عام ١٩٢٨ م، بسبب انخفاض حجم مياه النهر،ظهرت مشكلة توزيع المياه مرة أخرى؛ هذه المرة كان ممثلو مجلس النواب العراقي من بين المند دين ايضاً، حتى تم حل هذه المشكلة أخيرا بتدخل مباشر من البلاط الملكي الايراني في صيف العام نفسه(كوهستاني نجاد، ١٣٨٤: ١٩٧-١٩٨).

نهر كنجان جم هو الاخر أيضا من بين نهر الأنهر الحدودية التي ينبع من منطقة بشتكوه في بشتكوه في إيران ويشكل جزءاً من الخط الحدودي بين إيران والعراق(اسود، ١٩٧٠: ٧٣). فعندما قامت فعندما قامت إيران بإنشاء قنوات إضافية من هذا النهر أدى الى انخفاض حصة العراق من المياه، لذلك

المياه، لذلك أعلنت الحكومة العراقية اعتراضها على الحكومة الإيرانية واقترحت تشكيل لجنة مشتركة من مشتركة من الجانبين للتعامل مع هذه المسألة. لكن الحكومة الإيرانية لم تقبل اقتراح الحكومة العراقية العراقية وذكرت أنه على الرغم من أن بروتوكول ١٩١٤م غير صالح بالنسبة لنا في القسم المتعلق المتعلق بخط الحدود بين إيران والعراق؛ ومع ذلك، في مجال تقسيم مياه الأنهار الحدودية وفيما يتعلق يتعلق بنهر كنجان جم، نص هذا البروتوكول على أن فض استخدام المزارعين الإيرانيين لمياه هذا النهر هذا النهر يتدفق إلى الأراضي العراقية، ووفقا لهذا البند فإن حقوق العراق لم تنتهك في هذا الصدد. الصدد. لذلك، أوكلت مشكلة مياه نهر كنجان جم، كغيره من الأنهار الحدودية، الى اشعار آخر (كوهستاني آخر (كوهستاني نجاد، ٢٠٠٤: ٢٨٠).

وفي هذا الصدد عكست الصحف العراقية موقف الشعب ومطالبه من الحكومة العراقية. قال أهل مندلي في أحد مقالاتهم بجريدة العالم العربي:

قطعت إيران المياه تماماً عن مندلي؛ حياتنا في خطر؛ لم نعد نريد ممتلكاتنا؛ الآن نريد أن نعيش؛ نحن مجبرون على الهجرة"(جريدة العالم العربي، ١٢ تموز ١٩٢٨).

كما نددت صحيفة العراق بالحكومة العراقية وكتبت:

"ما هي خطة الحكومة تجاه هذه الأحداث؟ لماذا لا تتخذ الحكومة العراقية أي خطوات لمنع هذه الأحداث؟ إذا هاجر أهالي مندلي فإن الحكومة ستواجه أزمة نقص سكاني. على السادة الوزراء معالجة هذا الموضوع بدلاً من تجاهله.. لا نريد وعوداً ..نريد أفعالاً.. (جريدة العراق ١٢ تموز ١٩٢٨).

كما كتبت صحيفة النهضة العراقية:

"نطلب من قادة وممثلي مجلس النواب مساعدة أهالي مندلي وإنقاذ المدينة من العطش والجوع"(جريدة النهضة العراقية، ٩ آب ١٩٢٨).

ومع ذلك، فإن إحدى القضايا الأساسية التي كانت فاعلة في عملية تكوين العلاقات الإيرانية العراقية والتي تمت مناقشتها لسنوات عديدة هي الخلافات الحدودية ومسألة السيادة على شط العرب، والتي تعود جذورها إلى العهد العثماني واستمرت بعد إقامة النظام الملكي في العراق. لأن العراق سعى إلى تثبيت حدوده مع إيران على أساس معاهدات الفترة العثمانية، بما في ذلك اتفاقية أرضروم الثانية وبروتوكول عام ١٩١٣م، ولجنة الحدود لعام ١٩١٤م، بينما لم تقبل إيران الاعتماد على المعاهدات المذكورة واعتبرت ابرامها تم في ظروف استثنائية، وتحت ضغط إنجلترا وروسيا وكانت تطالب بتجديد النظر فيها (فيروزيان حاجي، ٢٠١٧: ٢٩).

بعد مرور بعض الوقت، وردت تقارير أخرى عن مقتل ثمانية جنود عراقيين في مناطق حدودية مع ايران تلاها إرسال قوات عسكرية عراقية إلى تلك المناطق وإنشاء نقاط عسكرية فيها، مما زاد من حساسية الموضوع ، وهذه المرة الحكومة الإيرانية أعلنت أنها لم تقبل أحكام بروتوكول عام ١٩١٣م وذكرت أنه ليس للحكومة العراقية الحق في إنشاء نقطة عسكرية هناك(مركز اسناد تاريخي وزارت امورخارجه، ٥-٤٢-١٣٠٦). وأكدت مرة أخرى أن معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م فرضت على إيران من قبل إنجلترا وروسيا وأن بروتوكول اسطنبول لعام ١٩١٣م منح العراق امتيازات لم يرد ذكرها في معاهدة أرضروم. كما أن الخط الحدودي في البروتوكول المذكور لا يراعي الظروف الطبيعية والجغرافية، وهو مبني على مذكرة إيضاحية لم توافق عليها الحكومة الإيرانية وتعتبر توقيع ممثلها عليها تصرفاً فردياً غير مسؤول. كما ادعت أن بروتوكول ١٩١٣م لم تتم الموافقة عليه من قبل المجلس الوطني الإيراني، وبالتالي، فإن أحكامه تفتقر إلى الشرعية بالنسبة للحكومة الإيرانية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد خط الحدود في المناطق الوسطى والجنوبية لصالح الدولة العثمانية، وعلى النقيض من ذلك ، لم يسلم العثمانيون المناطق التي تم تخصيصها لإيران في معاهدة عام ١٩١٤م(اسود، ١٩٧٠: ١٨-١٩). رداً على هذه المزاعم ، ذكرت الحكومة العراقية أنه طالما أن الحكومة الإيرانية شاركت في لجنة ترسيم الحدود ١٨٥٠-١٨٥٢ ووقع ممثلها على جميع اللوائح، فإن هذه الاتفاقات شرعية (المصدر نفسه، ١٨-١٩). إلا أن قضية إنشاء نقاط عسكرية من قبل إيران في المناطق الحدودية التي ادعت الحكومة العراقية أنها داخل حدود العراق استمرت حتى بعد الاعتراف الرسمي بالعراق. واستمرت الحكومتان بمتابعة هذه القضية من خلال المفاوضات والمراسلات الثنائية، وأحيانا عن طريق تشكيل لجان مشتركة(الأسدي ، ١٩٨٣: ٥٥-٦١).

٥) الاعتراف الرسمي بالدولة العراقية الحديثة

بعد كل المباحث المذكورة، كان الأمر الأكثر تعقيداً هو فيما يتعلق بالسيادة على شط العرب العرب وإصرار إيران على حل هذه القضية قبل الاعتراف بالدولة العراقية، ماجعلها ترفض الاعتراف الاعتراف بهذا البلد لعدة سنوات وكانت تتابع قضاياها مع العراق من خلال مندوبي بريطانيا في بغداد(الحسني، ٢٠٠٨: ٣٠). أرادت إيران تقسيم شط العرب على أساس خط التالوك والمشاركة في في الإشراف على الملاحة في النهر المذكور، لكن الحكومة العراقية كانت ترفض ذلك وتؤكد على سيادتها

على سيادتها على الشط بأكمله استناداً لما كان معمول به في العصر العثماني. وتسببت هذه المواقف الموقف بالنتيجة بظهور الخلافات بين البلدين في مجال الملاحة في شط العرب(مجموعة مؤلفين، مؤلفين، ١٩٨٣: ٣٠٧).

من هنا قررت الحكومة البريطانية التوسط، لإزالة العقبات وتقديم ضمان للحكومة الإيرانية بشأن إبرام اتفاق عادل بين إيران والعراق بشأن قضية شط العرب. وفي مذكرة بتاريخ ١١ آذار ١٩٢٩ م، وعد السفير البريطاني وزير الخارجية الإيراني بأنه إذا اعترفت بلاده رسميا بالعراق، فإن الحكومة البريطانية ستبذل قصارى جهدها لكتب إيران امتيازات شط العرب(وزارت امورخارجه، ١٣٤٨: ٧-٨).

لذلك وافقت الحكومة الإيرانية على تهيئة الظروف لإقامة علاقات ودية مع العراق. وفي الوقت نفسه، أرسلت الحكومة العراقية وفداً برئاسة رستم حيدر وزير البلاط إلى إيران في ٢٠ ابريل ١٩٢٩م، لتهنئة رضا شاه بمناسبه تتويجه، واستغلت هذه الفرصة لإعلان الاعتراف بالعراق(روزنامه اطلاعات، ١٣٠٨، ٧٤٩: ٢). وقد لقي هذا الوفد ترحيبا حاراً من قبل شاه إيران وفي ٢٥ أبريل ١٩٢٩م، خلال حفل استقبال لدى رئيس وزراء إيران، تم الاعتراف بالعراق رسميا من قبل الحكومة الإيرانية. كما أعرب رستم حيدر خلال كلمة ألقاها عن امتنانه وتقديره للحكومة الإيرانية على اعترافها بالعراق، وبعد تلقيه رسالة من شاه إيران إلى ملك العراق أعرب فيها عن أمله بمستقبل واعد للعلاقات بين البلدين وهنأ فيها الحكومة العراقية(جريدة العالم العربي، ٧ أيار ١٩٢٩).

في ٢٢ تموز ١٩٢٩ م، جرى تبادل دبلوماسي بين البلدين، وانتخب عنايةالله خان سميعي كأول سفير إيراني في العراق، وكذلك توفيق السويدي، كأول سفير عراقي لدى إيران(الزنكنة، ١٩٩٨: ١٣) وفي ١١ اغسطس تم توقيع اتفاقية مؤقتة بين البلدين تم التفاهم خلالها على العلاقات السياسية والاقتصادية وحقوق الإيرانيين المقيمين في العراق(مركز اسناد تاريخى وزارت أمور خارجه، ١١١-١٥-٩و١٣٠٨).

الخاتمة

كانت العلاقات السياسية بين إيران والعراق متأثرة من جذور العلاقات السياسية بين إيران والدولة والدولة العثمانية، إذ كان العراق مركز التنافس بين الإمبراطوريتين في تلك الوقت. وقد وقعت اتفاقيات اتفاقيات عديدة بين الطرفين لفض النزاعات وانهاء التجاوزات. لكن في كل مرة تتجدد الخلافات وتصاعد وتصاعد مرة أخرى بسبب عدم التزام الإمبراطوريتان بشروط الاتفاقيات. وتعتبر أهم تلك الاتفاقيات هي

الاتفاقيات هي معاهدة أرضروم الثانية وبروتوكولات ١٩١٣ و ١٩١٤. بعد الحرب العالمية الأولى، وتأسيس الدولة العراقية الحديثة، ورثت هذه الدولة الخلافات الحدودية العثمانية مع ايران. ايران. فكان لتلك الخلفية أثر فعال في تكوين العلاقات السياسية بين العراق وايران، إذ رفضت ايران الاعتراف بالعراق لعدة سنوات.

من ناحية أخرى، كان للقانون القضائي المبرم مع بريطانيا أثر في استمرار الخلافات السياسية بين ا لعراق وايران خلال عشرينيات القرن الماضي بسبب عدم شمول الإيرانيين بالامتيازات القضائية. ولم تنته هذه الخلافات الا بعد ان الغى العراق هذه الاتفاقية مع الإنكليز واعتمد نظام قضائي موحد في التعامل مع الرعايا الأجانب المقيمين في العراق. كما ان لحادثة نفي رجال الدين الى ايران بسبب معارضتهم لانتخابات المجلس التأسيسي الأثر الاخر في مسار العلاقات السياسية بين البلدين لم ينته الا بعد عودة رجال الدين الى العراق وتعهدم بعدم التدخل في الشأن السياسي العراق.

من جانب آخر خلق الجوار بين هاتين الدولتين أزمات حدودية، من قبيل القبائل الحدودية، وخاصة الأكراد والأنهار الحدودية والمراكز العسكرية ومسألة السيادة على شط العرب. وجرت في هذا الصدد مفاوضات كثيرة بين البلدين حول هذه القضايا نتج عنها اعتراف إيران رسمياً بالعراق عام ١٩٢٩م. وجرى بعد تلك التبادل الدبلوماسي بين البلدين. وشهدنا من خلال البحث أهمية الدور البريطاني ونفوذه في البلدين وتأثيره على مسار العلاقات بين العراق وايران.

لكن الخلافات العراقية الإيرانية على الصعيد السياسي لم تنته بعد الاعتراف الرسمي بالدولة العراقية الحديثة، اذ استمرت الخلافات بين البلدين لتصل الى مرحلة شكوى العراق ضد ايران الى جمعية الأمم المتحدة بسبب استمرار التجاوزات الإيرانية على الحدود العراقية وخصوصاً في منطقة شط العرب. اما العراق بالرغم من تقديمه بعض التنازلات من أجل ترسيخ العلاقات مع ايران واستحصال القبول في الانضمام الى عصبة الأمم، الا انه لم يتنازل عن حقه وسيادته في شط العرب.

المصادر

المصادر العربية

١) ابورغيف، مهند عبدالكريم. (٢٠١٣) *الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي١٩٢١-١٩٥٨م*، بغداد: دارالشؤون الثقافيه.

٢) الادهمي،محمد مظفر. (١٩٧٦) *المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية*، بغداد: مطبعة السعدون.

٣) الاشعب، خطص حسني (١٩٦٩) *مشكلة مندلي، دراسة لآثارها الاقتصادية، مجلة الجمعية الجرافية العراقية*، بي‌جا.

٤) البرقاوي، احمد رفيق. (١٩٨٠) *العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢م*، بغداد: دار الرشيد.

٥) الحسني، عبدالرزاق. (١٩٣٨) *العراق في دوري الاحتلال والانتداب*، الجزء الثاني، دمشق: مطبعة العرفان.

٦) الحسني، عبدالرزاق. (١٩٨٢) *تاريخ الوزارات العراقية*، الجزء الثاني، بغداد: مكتبة اليقظة العربية.

٧) الحسني، عبدالرزاق. (٢٠٠٨) *تاريخ العراق السياسي الحديث*، الجزء الثاني، بيروت: دار الرافدين.

٨) الحسنى، عبدالرزاق. (٢٠١٣) *العراق في ظل المعاهدات*، بيروت: دار الرافدين.

٩) حسين، فاضل. (١٩٧٥) *مشكلة شط العرب*، القاهرة: دار الكتب المصريه.

١٠) سندرسن، هاري. (١٩٤٦) *مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦م*، ترجمة: سليم‌طه التكريتي، بغداد: مكتبة المثنى.

١١) السويدي، توفيق. (٢٠١٠) *مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٢) الضابط، شاكرصابر. (١٩٦٦) *العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران*، بغداد: دار البصري.

١٣) عبدالرحمن،محمد كامل محمد. (١٩٨٨) *سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١م*، بغداد: مطبعة العمال المركزية.

١٤) العزي، خالد يحيى. (١٩٨٠) *مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون*، بغداد: دارالرشيد.

١٥) فرج الله لطفي جعفر. (١٩٧٨) *عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر*، بغداد: وزارة الثقافة.

١٦)قزانجي، رشاد. (١٩٦٩) *الحدود العراقية الإيرانية ومياه الأنهر المشتركة*، بغداد: مديرية الري العامة.
١٧)كبه، محمد مهدي. (١٩٦٥) *مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨م*، بيروت: دارالطليعه.
١٨)مجموعة باحثين. (١٩٨٣) *الصراع العراقي الفارسي*، بغداد: دار الحريه.
١٩)الوردي، علي. (٢٠١٥) *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث*، الجزء السادس، لندن: دار الوراق.
٢٠) وزارة الخارجيه العراقيه. (بيتا) *مجموعة محاضر جلسات قوميسري وتحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٣-١٩١٤*، بيجا.

الرسائل والاطاريح العربية

٢١)مصطفى، اروى خالدعلي. (١٩٩٨) *مواقف الصحافة العراقية من السياسة الإيرانية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٣٩م*، رساله ماجستير، كليه التربيه، جامعه المستصريه.
٢٢)الاسدى، عبدالاله بدرعلى. (١٩٨٣) *العلاقات العراقيه الايرانيه ١٩٢٠-١٩٣٧م دراسه تاريخيه سياسيه*، رساله ماجستير، كليه الاداب، جامعه بغداد.
٢٣)الزنكنة، صباح عبدالرحمن. (١٩٩٨) *العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٤٥-١٩٥٨م*، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا.
٢٤) السعدون، خالدة رشيد. (١٩٧٠) *تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وايران*، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد.

الوثائق العربية

٢٥) أرشيف دارالكتب والوثائق الوطنيه، ملفات البلاط الملكى

- ٣١١/٧٣٤ برقية رضاشاه بهلوي الى الملك فيصل، وثيقة٣٩.
- ٣١١/٧٣٤، برقية الملك فيصل الأول الى جلالة رضا خان شاه ايران، وثيقة٧٩٠.
- ٩٥٣، من ب. هـ . . بوردبلن الى وكيل رئيس الديوان الملكي رستم حيدر، رقم ٢٣١٥ في١٠كانون الأول١٩٢٧م، وثيقة١٤.
- ٣١١/٢٥٨١، تجنس عشائر شط العرب بالجنسية الإيرانية، وثيقة:٥.
- ٣١١/٢٣٦١ ، من المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبس الى الملك فيصل الأول بخصوص عودة العلماء المبعدين الى ايران بسبب موقفهم من انتخابات المجلس التأسيسي من٩كانون الثاني الى نيسان١٩٢٤م، وثائق١٣، ١٥، ٢٠.
- ٣١١/٨٢٢ ، كتاب من بورديلون الى رئيس الوزراء، ٢٢ حزيران ١٩٢٧م، وثيقة٢٦.

- ٣١١/٨٢٣، كتاب سري بالرقم٢٩٦ في٩ تشرين الثاني١٩٢٨م من ب. هـ.. بورديلن مستشار المعتمد السامي البريطاني في العراق الى رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، وثيقة ٢١.
- ٣١١/٨٢٥، برقية من عزالدين النقيب الى رئيس الوزراء العراقي، ١٠مايس١٩٣٤م، وثيقة٦٣.
- ٣١١/٨٢٦ ، حديث وزير الخارجية العراقي ذوري السعيد مع سميعي خان وزير خارجية ايران، ٥ تشرين الثاني١٩٣٤م، وثيقة٥.

الصحف العربية

– نداء الشعب، ١٩٢٦؛ العالم العربي، ١٩٢٨ و١٩٢٩؛ العراق، ١٩٢٨؛ النهضة العراقية، ١٩٢٨؛ الاستقلال، ١٩٢٤.

المصادر الانكليزية

Fredrick, Hartman. (١٩٦٣) The relation of Nations, New York: Macmillan company.
Hisham, B. Sharabi. (١٩٦٢) Government and Politics of Middle East in The Twentieth Century, Princton. D. Van.

P.W. Ireland. (١٩٦٠) Iraq: A Study in Political Development, London: Janatan Geoffery Bies.
Sabahi, Houshang. (١٩٩٠) British Policy in Persia, ١٩١٨-١٩٢٥, London: Frank Cass.

المصادر الفارسية

٢٦)احمدی، حمید. (١٣٦٩) *ریشه‌های بحران در خاورمیانه*، تهران: کیهان، ١٣٦٩.
٢٧) بیات، کاوه، رضا آذری شهرضایی. (١٣٩٢) *آمال ایرانیان: از کنفرانس صلح پاریس تا قرارداد ١٩١٩ ایران وانگلیس*، تهران: شیرازه.
٢٨) حائری، عبدالهادی. (١٣٦٤) *تشیع ومشروطیت در ایران ونقش علمای مقیم عراق*، تهران: امیرکبیر.
٢٩)خلصی‌زاده. (١٣٩٧) *آه ازاین راه: خاطرات ومبارزات آیت‌الله شیخ محمدخالصی-زاده١٢٧٠-١٣٤٢ش*، تهران: موسسه مطالعات وپژوهش‌های سیاسی.
٣٠) رحمانیان، داریوش. (١٣٩١) *ایران بین دو کودتا: تاریخ تحولات سیاسی، اجتماعی، اقتصادی وفرهنگی ایران از انقراض قاجاریه تا کودتای ٢٨ مرداد*، تهران: سمت.
٣١) زندیه، حسن. (١٤٠٠) *تحول نظام قضایی درایران دردوره پهلوی اول*، قم: پژوهشگاه حوزه ودانشگاه.
٣٢)فروغی،محمدعلی. (١٣٩٤) *یادداشت‌های روزانهٔ محمدعلی فروغی از سفر کنفرانس صلح پاریس دسامبر ١٩١٨-اوت ١٩٢٠*، به کوشش:محمد افشین وفایی وپژمان فیروزبخش، تهران: سخن.
٣٣)فوبلیکوف، د.ر. (١٣٦٧) *تاریخ معاصر کشورهای عربی*، ترجمه:محمد حسین روحانی، تهران: توس.
٣٤)کاظمی، باقر. (١٣٩٠) *یادداشت‌هایی از زندگانی باقرکاظمی*، به‌کوشش: داودکاظمی ومنصوره اتحادیه، تهران: تاریخ ایران.
٣٥)کوهستانی‌نژاد، مسعود، (١٣٨٤) *چالش‌ها وتعاملات ایران وعراق درنیمهٔ نخست سدهٔبیستم*، تهران: وزارت امورخارجه.

٣٦)مجلس شورای ملی. (١٣٠٢) *مظالم انگلیس دربین النهرین*، تهران: مطبعه برادران باقرزاده.
٣٧)مسلمی عقیلی، سید محمود. (١٣٥٩) *اختلافات ایران وعراق درخصوص حق حاکمیت وحقوق کشتیرانی دو کشور در اروندرود*، تهران.
٣٨)مشایخ فریدنی، آذرمیدخت. (١٣٦٣) *مسائل مرزی ایران وعراق وتأثیر آن درمناسبات دوکشور*، تهران: امیرکبیر.
٣٩) وزارت امورخارجه. (١٣٤٨) *حقایقی چند دربارهٔ اختلاف ایران وعراق راجع به شط العرب*، تهران: کیهان.
٤٠) ولدانی، اصغر جعفری. (١٣٦٧) *بررسی تاریخی اختلافات مرزی ایران و عراق*، تهران: دفتر مطالعات سیاسی وبین‌المللی.

الصف والوثائق الفارسية

٤١)بایگانی کتابخانه ومرکز اسناد وزارت امور خارجه ایران.
٤٢)صورت مذاکرات مجلس شورای ملی دوره چهارم.
٤٣) روزنامهٔ اتحاد، سال١٣٠١.
٤٤) روزنامه اطلاعات، سال١٣٠٨.
٤٥) روزنامهٔ ایران، سال١٢٩٨.
٤٦)مجله آینده، سال١٣٠٤.

المقالات الفارسية

٤٧) اکبری، مرتضی، سیاوش یاری، (١٣٩٥، بهار وتابستان) «نقش رودخانه‌های مرزی درروابط ایران وعراق از دوره پهلوی تاآغاز جنگ تحمیلی مطالعهٔ موردی: کنگیر وکنجان‌چم دراستان ایلام» نشریه پژوهش‌های تاریخی ایران واسلام، شماره ١٨.

٤٨)آريا بخشيش، يحيى. (١٣٨٤، بهار) «مظالم انگليس در بين النهرين» *فصلنامهٔ مطالعات تاريخی*، شماره ٦.

٤٩)رضايی، احمد. (١٣٧٩، پاييز) «ايرانشناسی كردها وكردستان درگذر زمان» *فصلنامهٔ مطالعات ملی*، شماره ٥.

٥٠)كرمی، شايان، (١٤٠١، بهار) «شاهی آبی بين ايران وعثمانی درسرحدات سومار ومهران»فصلنامه تاريخ مردم، شماره ٢٠.

الرسائل والاطاريح الفارسية

٥١)جليلی حقيقی، مهدی. (١٣٤٢) *سياست خارجی عراق ازپايان جنگ جهانی اول تاپايان جنگ جهانی دوم* ، رساله دكتری، دانشكده حقوق وعلوم سياسی، دانشگاه تهران.

٥٢)فيروزيان حاجی، غلامرضا. (١٣٧٧) *اروندرود واختلافات ايران وعراق*، پايان‌نامه كارشناسی ارشد، دانشكده حقوق وعلوم سياسی، دانشگاه تهران.